

إنصاف المحدثين من انتقادات المستشرقين في علم قواعد تحقيق النصوص

الأستاذ: يوسف بن شيخ

جامعة الجلفة

إن الحديث عن قواعد تحقيق المخطوطات له من الأهمية الكبيرة في إحياء التراث العربي النفيس وإخراجه من ظلمة رفوف المخطوطات إلى نور المطبوعات؛ لذلك فإن إحياءه ليس أمرا حديثا بل هو عمل قديم عرفه علماء المسلمين منذ فجرهم الأول ولا سيما علماء الحديث الذين أعطوه العناية الكافية ووضعوا الضوابط في رسم قواعد الرواية والضبط والنقل من أفواه الأشياخ والرواة، وكذا أوجه مقابلة الأصول والمرويات والسماعات، وأصناف تحمل العلم المختلفة⁽¹⁾، ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ظهرت أعمال المستشرقين في مجال قواعد تحقيق المخطوطات، حيث وضعوا بين يدي المحقق قواعد وأصول هذا الفن من مقابلة النسخ، وطريقة مقابلتها وإثبات الفروق، وإصلاح التصحيف والتحريف، ووضع الحواشي والفهارس، وغيرها، ولكن في الحقيقة ما قام به المستشرقون ليس من ابتكارهم، بل هو فن عرفه العرب المسلمون منذ فجرهم الأول، وكان لعلماء الحديث السابق في إرساء قواعد هذا الفن في التراث العربي.

من خلال هذه الديباجة يمكن طرح إشكالية مفادها كالتالي: هل علماء الحديث اشتغلوا بدراسة السند (النقد الخارجي فقط) كما زعم المستشرقون، أم أنهم تجاوزوا ذلك إلى دراسة النص - المتن - (النقد الداخلي)؟ ما هي جهود علماء الحديث في إرساء قواعد تحقيق المخطوطات؟ وبعبارة أخرى هل كان لعلماء الحديث السابق والفضل في إرساء قواعد تحقيق المخطوطات على المستشرقين؟

للإجابة على هذه الإشكالية ارتأيت أن أسلط الضوء على جهود المحدثين في مجال تحقيق المخطوط، ورد شبه المستشرقين في أن المحدثين كان ديدهم النقد الخارجي فقط، من هذا المنطلق يمكن تقسيم المداخلة إلى مبحثين:

المبحث الأول: الجذور الأولى لعلم تحقيق المخطوط عند علماء المسلمين

المبحث الثاني: قواعد تحقيق المخطوط عند المحدثين.

المبحث الأول: الجذور الأولى لعلم تحقيق المخطوط عند علماء المسلمين

المطلب الأول: مفهوم تحقيق المخطوط

إن تحديد مفهوم تحقيق المخطوط يتطلب منا تعريفه باعتبارين، باعتبار مفرديه؛ أي: كلمة تحقيق، وكلمة مخطوط، وباعتباره علما لقبا؛ أي: مركبا إضافيا .

أولا: تعريف تحقيق المخطوط باعتبار مفرديه

1- تعريف التحقيق:

لغة: حقق الأمر: أثبتته وصدّقه، يقال: حقق الظن، وحقّق القول والقضية، وحقّق الشيء والأمر: أحكمه⁽²⁾، وحقّقه يحقه حقا، وأحقّه، كلاهما أثبتته وصار عنده حقا لا يشك فيه⁽³⁾ .

اصطلاحا: هو إثبات المسألة بدليلها⁽⁴⁾ .

من خلال التعريفين - اللغوي والاصطلاحي - يتضح أن معنى التحقيق يدور حول الإحكام والإثبات والتصحيح .

2- المخطوط:

لغة: خط القلم؛ أي: كتب، وخط الشيء يخطه خطا: كتبه بقلم، أو غيره⁽⁵⁾، ولقد وردت كلمة خط بهذا المعنى في القرآن الكريم: وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذَا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ⁽⁶⁾، أي يقول: لم تكن تكتب بيمينك⁽⁷⁾ .

اصطلاحا: يعد لفظ المخطوط من المصطلحات المستحدثة في الأدبيات العربية نظرا لارتباطه بمقابله المطبوع، يقول أحمد شوقي بنين: لفظ مخطوط حديث في العربية، يبدو أنه ظهر مع ظهور الكتاب المطبوع، أما قبل ذلك فكانوا يقولون تأليف، أو مؤلفات؛ كتب الأصول؛ الكتب الأمهات، أو الكتب الأساسية؛ لأنها كانت تحوي أساسيات العلم⁽⁸⁾ .

وقد ورد تعريفه في الكتب العربية الحديثة التي تناولت موضوع المخطوط بأنه كتاب لم يتم طبعه بعد؛ أي أنه مازال بخط المؤلف، أو بخط ناسخ غيره، أو أخذت عنه صور فوتوغرافية، أو يكون مصورا بالمايكرو فيلم عن مخطوط أصلي⁽⁹⁾ .

ثانيا: تعريف تحقيق المخطوط باعتباره علما لقبا

عند الرجوع إلى تعريف تحقيق المخطوط باعتبار مفرديه يتضح لنا تعريفه باعتباره مركبا إضافيا بأنه: هو إخراج المخطوطات والكتب للناس وتيسيرها للاستفادة منها في الصورة التي أرادها لها مؤلفوها، أو اقرب ما تكون إلى ذلك⁽¹⁰⁾ .

من خلا هذا التعريف يتضح أن تحقيق المخطوط يتطلب البحث في الأمور التالية:

- تحقيق عنوان الكتاب

- تحقيق اسم المؤلف

- تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه .

التحقيق من المخطوط حتى يظهر بقدر الإمكان مقاربا للنص مؤلفه (11).

المطلب الثاني: موقف المحدثين من تحقيق النصوص

إن أول شبهة قالها المستشرقون عن علماء المسلمين، وبخاصة المحدثين التشكيك في السنة النبوية، وذلك أن المحدثين انصرفوا في فحصهم للحديث على نقد السند والرواية دون متنها، وأنهم لم يتجاوزوا النقد الخارجي، ومن أول القائلين بهذه الشبهة (12): المستشرق جولد، وقد صرح بذلك في كتابه العقيدة والشرعية، ودراسات في الرواية الإسلامية، والمستشرق السير وليم مولر، وهو من المنصرين المستوطنين، قال ذلك في كتابه حياة محمد - صلى الله عليه وسلم - والمستشرق الإيطالي كاتياي فإنه قال في كتابه الحوليات الإسلامية: كل قصد المحدثين ينحصر ويتركز في راد جذب محل من سرد الأشخاص الذين نقلوا المروي، ولا يشغل أحد نفسه بنقد العبارة والمعن في نفسه (13).

وقد تابع هؤلاء المستشرقين فيما ذهبوا إليه الدكتور أحمد أمين في كتابه ضحى الإسلام، حيث قال: وفي الحق أن المحدثين عنوا عناية بالنقد الخارجي، ولم يعنوا هذه العناية بالنقد الداخلي، فقد بلغوا الغاية في نقد الحديث من ناحية روايته جرحا وتعديلا، فنقدوا رواة الحديث في أهم ثقات أو غير ثقات، وبينوا مقدار درجتهم في الثقة، وبحوثوا: هل تلاقى الراوي والمروي عنه أو لم يتلاقيا؟ وقسموا الحديث باعتبار ذلك ونحوه إلى حديث صحيح وحسن وضعيف، وإلى مرسل ومنقطع، وإلى شاذ وغريب، وغير ذلك، ولكنهم لم يتوسعوا كثيرا في النقد الداخلي، فلم يعرضوا من الحديث هل ينطبق على الواقع أو لا؟ مثال ذلك ما رواه الترمذي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «الْكَمَاءُ مِنَ الْمَنِّ وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ وَالْعَجْوَةُ مِنَ الْجَنَّةِ وَهِيَ شِفَاءٌ مِنَ السُّمِّ» (14)، فهل اتجهوا في نقد الحديث إلى امتحان الكماء؟ وهل فيها مادة تشفي العين؟ أو العجوة، وهل فيها ترياق؟ نعم إنهم رَوَوْا أن أبا هريرة قال: «أَخَذْتُ ثَلَاثَةَ أَكْمُوٍ أَوْ خُمْسًا أَوْ سَبْعًا فَعَصَرْتُهُنَّ فَجَعَلْتُ مَاءَهُنَّ فِي قَارُورَةٍ فَكَحَلْتُ بِهِ جَارِيَةً لِي فَبَرَأَتْ» (15)، ولكن هذا لا يكفي لصحة الحكم، فتجربة جزئية نفع فيها شيء مرة لا تكفي منطقيا لإثبات الشيء في ثبت الأدوية، إنما الطريقة أن تجرب مرارا، وخير ذلك أن تحلل لعنرف عناصرها، فإذا لم يكن التحليل في ذلك العصر ممكنا فلتكن التجربة مع الاستقراء، فكان مثل هذا طريقا لمعرفة صحة الحديث أو وضعه (16).

وفي الحقيقة أن تحقيق النصوص - المتون - وإخراجها في الصورة التي أرادها لها مؤلفوها قد وضعها المسلمون وعلى الأخص علماء الحديث، حيث إنهم ليتحققون من صحة النص وضبطه وإتقانه، قال الدكتور الصادق عبد الرحمن الغرياني: إن أول ما ينبغي في أعمال المسلمين الأولى إلى مبدأ التحقيق متمثلا في معارضة النصوص لتوثيقها وتصحيحها أمور (17):

أولا: معارضة النبي - صلى الله عليه وسلم - القرآن مع جبريل عليه السلام في رمضان من كل سنة من بدأ نزول القرآن إلى أن توفي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقد روى البخاري عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجْوَدَ النَّاسِ بِالْخَيْرِ وَكَانَ أَجْوَدَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جِبْرِيلُ وَكَانَ

جبريل عليه السلام بألفاظ كل لغة في رمضان حتى يسلخ بغيره عليه النبي صلى الله عليه وسلم القرآن لولا
لغة جبريل عليه السلام كان أجود بالخير من الريح المرسلة» (16)

ثالثاً: معارضة زيد بن ثابت ما كان يكتبه من الوحي على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد كتابته قال قتادة
عياض: وقد روي عن زيد بن ثابت أنه قال: كنت أكتب الوحي عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول
علي، فإذا فرغت، قال: اقرأ، فأقرأه فإن كان فيه سقط أقرأه (17)

رابعاً: جمع المصحف: لما عزم الصحابة على جمع القرآن في مصحف واحد على عهد أبي بكر الصديق رضي الله
عنه - وضعوا خطة للعمل ضمنت الغاية في التأكيد والحيلة المودية إلى صحة النص وتوثيقه، فكان أول ما عمل به
بكر أن عهد بالأمر إلى رجل توفي في صفات الحق الكفاء وهو زيد بن ثابت رضي الله عنه - فقام زيد
البحاري عن زيد بن ثابت رضي الله عنه - قال: «أرسل إلي أبو بكر مقل أهل اليمامة فإذا غمر بن الخطاب
عنده قال أبو بكر رضي الله عنه إن غمر أتاني فقال إن القتل قد استحر يوم اليمامة بقراء القرآن وإلى الغم
أن يستحر القتل بالقراء بالمواطن فيذهب كثير من القرآن وإلى أرى أن تأمر بجمع القرآن قلت إني
تفعل شيئاً لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غمر هذا والله خير فلم يزل غمر يراجعني حتى شرح
الله صدري لذلك ورأيت في ذلك الذي رأى غمر قال زيد قال أبو بكر إلك رجل شاب عاقل لا يهتك ولا
كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم فتتبع القرآن فأجمعه فوالله لو كلفوني نقل جبل من
الجبال ما كان أثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن قلت كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال هو والله خير فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر
وغمر رضي الله عنهما فتتبع القرآن أجمعه من العسب والخاف وصدور الرجال حتى وجدت آخر سورة
التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجد لها مع أحد غيره { لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما غنم
حتى خاتمة براءة (18) فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله ثم عند غمر حياته ثم عند حفصة بنت عمر
رضي الله عنه (19)

رابعاً: نشر المصحف وتوزيعه في الأمصار: لما عزم عثمان بن عفان رضي الله عنه - في خلافته على نشر هذا
المصحف وتوزيعه في الأمصار الإسلامية أحضر النسخة الأم من حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها - وعهد بالأمر
إلى جماعة من ذوي الحفظ والعلم والفطنة والفصاحة من قبائل العرب وكان على رأس هؤلاء الجماعة زيد بن ثابت
وسعيد بن العاص، عن أنس بن مالك رضي الله عنه - قال: «فأمر عثمان زيد بن ثابت وسعيد بن العاص وعبد الله
بن الزبير وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن ينسخوها في المصاحف وقال لهم إذا اختلفتم أنتم وزيد بن
ثابت في عريضة من عريضة القرآن فاكتبوها بلسان قريش فإن القرآن أنزل بلسانهم ففعلوا» (20)

يقول الدكتور همام سعيد في الرد على المستشرقين الذين طعنوا في جهود المحدثين المتنية: إن نقد المتن أمر مقرر في
قواعد الحديث، وقد بدأ قبل الجرح والتعديل وظهور الإسناد، ونجد هذا في المناقشات الطويلة التي كانت تقوم بين
الصحابة - رضي الله عنهم -، فعائشة اعترضت على عدد من المرويات لا لضعف الرواة، ولكن لأن هذه الروايات لم

تنسجم مع المبادئ العامة والبديهيات الشرعية والعقلية، وقد صنف الزركشي كتابا في استدراكات عائشة على الصحابة، وجميع هذه الاستدراكات نقد للمتن، وكذلك فعل عمر ومعاوية وغيرهما - رضي الله عن الجميع - (21). هذا ما أورده الدكتور الصادق عبد الرحمان الغرياني في الرد على المستشرقين الذين طعنوا في أهل الحديث بأن ديدهم كان في النقد الخارجي - نقد السند فقط -، نعم أن الجهود العظيمة التي بذلها المحدثون كانت في نقد السند، لكن في الحقيقة كان الهدف منها هو الوصول إلى نقد المتن، ومن ثم خدمته على الوجه السليم، والبحث الثاني يبين الجهود التي قام بها المحدثون في تأسيس قواعد تحقيق النصوص، والتي اليوم المستشرقون ومن تأثر بهم يؤلفون الكتب، وينشرون المقالات، ويعقدون الملتقيات الدولية والمحلية لبث هذه القواعد والمنهجية السليمة لتحقيق المخطوطات، وفي الحقيقة هي من ابتكار العلماء القدامى وبالأخص المحدثين الذين كان لهم الفضل والسبق في خدمة التحقيق.

المبحث الثاني: قواعد تحقيق النصوص عند المحدثين

أولاً: اسم المؤلف وصحة نسبة الكتاب إليه:

في الحقيقة يجب على المحقق أن يذكر اسم المؤلف كما ورد في المخطوطة، كما يجب التأكد من اسم المؤلف بقراءة مقدمة الكتاب أو حالته مع الانتباه إلى عدم الوقوع في الخطأ من جراء تشابه أسماء المؤلفين، وتنبع اسم المؤلف بتاريخ وفاته، وإذا لم نجد تاريخ الوفاة نذكر العصر الذي كان فيه (22)، وقد يكون اسم المؤلف قد سقط من العنوان الخارجي أو الحاشية، عندها يجب العودة إلى الفهارس العامة، والمراجع التي تدرس المؤلفات العربية وكتب التراجم والطبقات (23)، وعلى هذا الأساس فإنه متى صح عنوان المخطوط واسم مؤلفه وثبتت نسبة الكتاب إليه يكون من المخطوط أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه (24)، ومع ذلك فإن المحدثين كانوا يدققون في صحة نسبة الكتاب إلى صاحبه، فهم لا يهتمون بالشكل الخارجي فقط، بل يذهبون إلى تحقيق النص وتوثيقه وينقدونه نقداً داخلياً، وهذا ما يسمى بعلم المن، قال الذهبي في تذكرة الحفاظ: وأظهر بعض اليهود كتاباً بإسقاط النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجزية عن الخيابة وفيه شهادة الصحابة فعرضه الوزير على أبي بكر فقال: هذا مزور، قيل: من أين قلت هذا؟ قال: فيه شهادة معاوية، وهو أسلم عام الفتح بعد خيبر، وفيه شهادة سعد بن معاذ ومات قبل خيبر بسنين (25).

ثانياً: المقابلة بين النسخ:

ويتم ذلك باختيار نسخة الأصل بعد مقابلة النسخ، وتعد نسخة المؤلف التي كتبها من أعلى المراتب، تليها النسخة التي قرأها المؤلف أو قرئت عليه وأثبت بخطه أنه قرأها أو قرئت عليه، وتليها النسخة التي نقلت عن نسخة المصنف أو عورضت بها أو قوبلت عليها، ثم النسخة التي كتبت في عصر المؤلف... وهكذا (26)، قال السخاوي: ويحصل العرض إما بالأصل الذي أخذه عن شيخه بسائر وجوه الأخذ الصحيحة (التحمل)، ولو كان الأخذ إجازة، أو بأصل أصل الشيخ الذي أخذه الطالب عنه المقابل به أصله، أو بفرع مقابل بالأصل مقابلة معتبرة موثوقاً بها، أو بفرع قوبل كذلك على فرع، ولو كثر العدد بينهما (27). وبمقابلة النسخ بعضها ببعض يعرف وجه التماثل أو الاختلاف، فيستدرك من خلالها السقط والتحريف والتصحيح والأخطاء اللغوية والإملائية والصرفية إلى أن يحصل على نص يكون أقرب ما يكون لنص المؤلف، يقول العلموى عن طالب العلم: عليه مقابلة كتابه بأصل صحيح موثوق به، فالمقابلة متعينة للكتاب الذي يرام النفع به، قال عروة بن الزبير لابنه هشام - رضي الله عنهم -: كتبت؟ قال: نعم، قال: عرضت كتابك؟ أي: على أصل صحيح، قال: لا، قال: لم تكتب. وقال الإمام الشافعي ويحيى بن أبي كثير: من كتب ولم يعارض، أي: يقابل، كمن دخل الخلاء ولم يستنج (28).

يقول القاضي عياض: فليقابل نسخته من الأصل بنفسه حرفاً حرفاً حتى يكون على ثقة ويقين من معارضتها به ومطابقته له ولا ينخدع في الاعتماد على نسخ الثقة العارف دون مقابلة، نعم ولا على نسخ نفسه بيده ما لم يقابل ويصحح، فإن الفكر يذهب، والقلب يسهو، والنظر يزيف، والقلم يطفئ (29).

ثالثا: إصلاح الخطأ

يقول القاضي عياض: الذي استمر عليه كثرة الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها ولا يغيرونها في كتبهم حتى طردوا ذلك في كلمات من القرآن استمرت الرواية غي الكتب عليها بخلاف التلاوة المجمع عليها لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها عند السماع والقراءة، وفي حواشي الكتب، ويقرءون ما في الأصول على ما بلغهم، ومنهم من يجسر على الإصلاح، وكان أجراًهم على هذا من المتأخرين القاضي أبو الوليد القشيري⁽³⁰⁾. ويقول العلموى: لا يجوز أن يصلح كتاب غيره بغير إذن صاحبه، وهذا محله في غير القرآن، فإن كان مغلوفاً أو ملحوناً فليصلحه⁽³¹⁾.

ولكن عند إصلاح الخطأ في النص أن تكتب علامة (صح) صغيرة عند الكلام الذي صح روايته ومعنى، ولكنه عرضة للتوقف والخلاف ويسمى التصحيح، وما أشكل عليه ولم يظهر له وجهه يمد عليه خطأ أو له مثل الصاد ولا يلزق بالكلمة المعلم عليها، كيلا يظن ضرباً، وكأنه صاد، وصورته (ص-)، ويسمى التمريض أو التضييب، وفي هذا الصدد يقول القاضي عياض: من شأن الخذاق المتقنين العناية بالتصحيح والتضييب والتمريض. أما التصحيح: فهو كتابة (صح) على الكلام أو عنده، ولا يفعل ذلك إلا فيما صح روايته ومعنى غير أنه عرضة للشك أو الخلاف فيكتب عليه صح ليعرف أنم لم يغفل عنه وأنه قد ضبط وصح على ذلك الوجه. وأما التضييب - ويسمى أيضا: التمريض - فيجعل على ما صح وروده كذلك من جهة النقل، غير أنه فاسد لفظاً أو معنى، أو ضعيف، أو ناقص، مثل أن يكون غير جائز من حيث العربية، أو يكون شاذاً عند أهلها يأباه أكثرهم، أو مصحفاً، أو ينقص من جملة الكلام كلمة أو أكثر، وما أشبه ذلك، فيمد على ما هذا خطأ، أوله مثل الصاد ولا يلزق بالكلمة المعلم عليها، كيلا يظن ضرباً، وكأنه صاد التصحيح. بمدتها دون حائتها، كتبت كذلك، ليفرق بين ما صح مطلقاً من جهة الرواية وغيرها، وما صح من جهة الرواية دون غيرها، فلم يكمل عليه التصحيح. وكتب حرف ناقص على حرف ناقص، إشعاراً بنقصه ومرضه، مع صحة نقله وروايته، وتبنيها بذلك لمن ينظر في كتابه، على أنه قد وقف عليه، ونقله على ما هو عليه، ولعل غيره قد يخرج له وجهها صحيحاً، أو يظهر له بعد ذلك في صحته ما لم يظهر له الآن. ولو غير ذلك وأصلحه على ما عنده، لكان متعرضاً لما وقع فيه غير واحد من المتجاسرين الذين غيروا، وظهر الصواب فيما أنكروه، والفساد فيما أصلحوه⁽³²⁾.

رابعا: علاج السقط

يكون علاج ما سقط من الكتاب في الحواشي، وطريقته أن يخرج من موضع سقوطه من السطر خطاً صاعداً ثم ينجيه بين السطرين إلى جهة الحاشية التي يكتب فيها اللحق هكذا (أ أو ٦)، ويكتب في الحاشية الكلام الساقط مقابلاً للخط المنحني، ثم يكتب في آخره كلمة (صح)، وبعضهم يكتب بعد (صح) الكلمة التي تلي آخر الكلام في متن وحدها ما استمر عليه العمل عندنا (أي في المغرب والأندلس) من كتابة خط بموضع النقص، صاعداً إلى تحت السطر الذي فوقه، ثم ينعطف إلى جهة التخريج في الحاشية، انعطافاً يشير إليه، ثم يبدأ في الحاشية باللحق، مقابلاً للخط

المنعطف بين السطرين، ويكون كتابها صاعدا إلى أعلى الورقة، حتى ينتهي اللحق في سطر هناك أو سطرين أو أكثر على مقداره. ويكتب آخره: صح (34).

خامسا: علاج الزيادة

جرت عادة القدماء أنه إذا وقع في الكتاب زيادة، أو كتب فيه شيء على غير وجهه، فغروا فيه بين ثلاثة أمور:

أولا: السليخ وهو كشط الورق بسكين ونحوها.

ثانيا: المحو، وهو الإزالة بغير سليخ إن أمكن، وهو عندهم أولى من الكشط.

ثالثا: الضرب عليه، وهو أحود عندهم من الكشط والمحو، لاسيما في كتب الحديث. وفي كيفية الضرب خمسة أقوال:

1- أن يصل بالحروف المضروب عليها، ويخلط بها خطا ممتدا.

2- أن يكون الخط فوق الحروف منفصلا عنها، منعطفًا طرفاه على أول المبطل وآخره، كالباء المقلوبة. ومثاله هكذا:

.....

3- أن يكتب لفظة: (لا)، أو لفظة (من) فوق أوله، ولفظة: (إلى) فوق آخره. ومعناه من هنا محذوف إلى هنا.

4- أن يكتب في أول الكلام المبطل وفي آخره نصف دائرة. ومثاله هكذا: [.....]

5- أن يكون في أول المبطل وفي آخره صفرا، وهو دائرة صغيرة. وهذا الصفر هو علامة النقطة في المخطوطات

القديمة (35).

سادسا: تقييد الحروف المهملة وضبطها

إن كثيرا من الحروف العربية تشبه بعضها البعض في الكتابة وتختلف في النطق، فمثلا: الباء تتحد كتابتها مع التاء،

والتاء، والياء، وكذا الجيم مع الحاء، والحاء، السين مع الشين.... وغيرها، لذلك اهتم العلماء القدامى في كتبهم

بالنقط والشكل حتى لا يقع اللبس، ويحدث التحريف والتصحيف، يقول العلموى: وإذا صحح الكتاب بالمقابلة على

أصل صحيح أو على شيخ، فينبغي أن يعجم المعجم ويُشكل المشكل، ويضبط الملتبس، ويتفقد مواضع التصحيف (36)

. ويزيد القاضي عياض في ذلك وضوحا وتأكيذا بقوله: وكما نأمره بنقط ما ينقط للبيان، كذلك نأمره بشين

المهمل، يجعل علامة الإهمال تحته، فيجعل تحت الحاء حاء صغيرة، وكذلك تحت العين عينا صغيرة، وكذلك الصاد

الطاء والذال والراء، وهو عمل بعض أهل المشرق والأندلس... ومنهم من يقلب النقط في المهملات، فيجعله أسفل،

علامة لإهماله (37).

سابعا: صنع الحواشي

امتازت الكتب القديمة في علوم التفسير، والفقه، والسيرة، والعقائد، والبلاغة، والنحو، بوضع الشروح والحواشي

عليها، وكثيرا من هذه الشروح والحواشي يقوم مقام الهامش في فن التحقيق، فالحاشية أو الشرح يضعه صاحبه على

كتاب من الكتب التي درسها وفهمها فهما جيدا، يهتم فيه ببيان الغامض، وتوضيح المشكل، وتعقب صاحب

الأصل (المتن)، والتنبيه على أوهامه، وترجمة الأعلام التي يذكرها، وتخريج الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة، أو

تتميم نصها، إذا اقتصر صاحب الأصل على ذكر أطرافها مع استطراد بعض الفوائد التي يناسب المقام ذكرها (38).

يقول العلموى: لا بأس بحواشي الكتب.... ولا ينبغي أن يكتب إلا الفوائد المهمة المتعلقة بذلك الكتاب والمحل، مثل
تجديد على إشكال، أو احتراز أو رمز، أو خطأ، أو نحو ذلك، ولا يسوده بنقل المسائل والفروع العربية، ولا يكتب
الحواشي كثرة يظلم منها الكتاب (39).

هنا: اصطلاحات ورموز الكتابة

كان علماء القدامى يستعملون مصطلحات ورموزاً لتمييز الكلام عن بعضه، ومن هذه الرموز:

1- استعمال الدائرة للفصل بين كلامين أو حديثين، يقول العلموى: وينبغي أن يفصل بين كل كلامين أو حديثين
بدائرة، أو قلم غليظ، ولا يصل الكتابة كلها على طريقة واحدة، لما فيه من عسر استخراج المقصود، ورححوا الدائرة
على غيرها، صورتها هكذا: O (40).

2- الاختصارات - مثل ذلك ما قام به الفيروزبادي في مقدمة قاموسه: ج = جمع، م = معروف، ع = موضع، د
= بلد، ف = قرية، ثا، نا = حدثنا، أنا = أخبرنا، خ = البخاري، م = مسلم، ت = الترمذي، د = أبو داود، ن =
النسائي، حه = ابن ماجة، حب = ابن حبان، وغير ذلك (41).

3- بيان نهاية الاقتباس أقواس الاقتباس (...)، يعبرون عن ذلك بـ (هذا قول فلان انتهى، هذه ألفاظ فلان إلى هنا
قول فلان، يختصرون الكلمة الأخيرة بـ (أ هـ) (42).

الحاققة: من خلال هذا البحث يمكن استخلاص النتائج التالية:

1- علماء المسلمين القدامى وبالخصوص المحدثين اعتنوا بنقد السند والمتمن عناية فائقة، فكانوا يعرضونها على ميزان
النقد العلمي؛ ليتأكدوا من صحتها، وخلوها من العيوب التي تقدر في سند وممن الحديث.

2- تحقيق النصوص - المتون - وإخراجها في الصورة التي أرادها لها مؤلفوها قد وضعها المسلمون الأوائل وبالخصوص
علماء الحديث، حيث كان لهم الفضل والسبق في وضع قواعد تحقيق المخطوط، والتي بها يتوصل إلى صحة النص
وضبطه وإتقانه.

3- جهود علماء الحديث في مجال المخطوطات تمثلت في تأسيس قواعد تحقيق النصوص من التثبت في اسم المؤلف
وصحة نسبة الكتاب إليه، والمقابلة بين النسخ، وإصلاح الخطأ، وعلاج السقط، والزيادة، وتقييد الحروف المهملة
وضبطها، وصنع الحواشي، ووضع اصطلاحات ورموز الكتابة.

الهوامش:

1- إيداد خالد طباع، منهج تحقيق المخطوطات ومعه كتاب شوق المستهام في معرفة رموز الأقلام لابن وحشية النبطي، دار الفكر-بيروت، ط1: 2003م، ص 9.

2- إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط، ط2: ماي 1972م في القاهرة، ص 209.

3- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر-بيروت، ط1: 2000م، 176/4.

4- علي بن محمد الجرحاني، كتاب التعريفات، مكتبة لبنان-بيروت، ط: 1985م، ص 56.

5- المصدر السابق، 101/4.

6- سورة العنكبوت، الآية: 48.

7- محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد شاكر، محمود شاكر، مكتبة ابن تيمية- القاهرة، 424/18.

8- أحمد شوقي بنين، دراسات في علم المخطوطات والبحث البيوغرافي، كلية الآداب- الرباط، ط: 1993، ص 12.

9- فهمي سعد، وطلال مجذوب، تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق، عالم المكتبات- بيروت، ط1: 1993م، ص 13.

10- الصادق عبد الرحمان الغرياني، تحقيق نصوص التراث في القدم والحديث، منشورات الفاتح للجامعات، 1989م، ص 7.

11- عبد السلام محمد هارون، تحقيق النصوص ونشرها، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط7: 1998م، ص 42.

12- نجم عبد الرحمان خلف، نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين، مكتبة الرشد-الرياض، ط1: 1989م، ص 09.

13- محمد لقمان السلفي، اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنا، مطبعة الرياض، ط1: 1408هـ، ص 473.

14- أخرجه الترمذي، كتاب الطب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم-، باب: ما جاء في الكفاءة والعجوة، رقم الحديث: 2068، حديث حسن، صححه الألباني، انظر: سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تعليق: محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به: مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع- الرياض، ط1، (د.ت.ط)، ص 468.

15- أخرجه الترمذي، كتاب الطب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم-، باب: ما جاء في الكفاءة والعجوة، رقم الحديث: 2069، حديث ضعيف الإسناد مع وقفه، انظر: سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تعليق: محمد ناصر الدين الألباني، ص 486.

16- أحمد أمين، ضحى الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب-القاهرة، ط: 1998م، 130/2.

17- -- الصادق عبد الرحمان الغرياني، تحقيق نصوص التراث في القدم والحديث، مرجع سابق، 15-17.

18- أخرجه البخاري، كتاب الصوم، باب: أجود ما كان كان النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان، رقم الحديث: 1902، انظر: البخاري، الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، تحقيق: محب الدين الخطيب، محمد فؤاد عبد الباقي، قصي محب الدين الخطيب، المطبعة اسلفية-القاهرة، ط1: 1403هـ، 31/2.

17- القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية تقييد السماع، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث-القاهرة، المكتبة العتيق-تونس، ط1: 1970م، ص 161.

18- سورة التوبة، الآية: 128-129.

19- أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب: جمع القرآن، رقم الحديث: 4986، ص 337-338.

20- أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب: نزل القرآن بلسان قريش والعرب، رقم الحديث: 4984، ص 337.

21- همام عبد الرحيم سعيد، الفكر المنهجي عند المحدثين، رئاسة المحاكم الشرعية بقطر، كتاب الأمة، سنة 1409هـ، ص 106.

22- صلاح الدين المنجد، قواعد فهرست المخطوطات العربية، دار الكتاب الجديد-بيروت، ط: 1976م، ص 61.

23- المرجع نفسه، ص 62.

24- فهمي سعد، وطلال مجذوب، تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 16-17.

25- الذهبي، تذكرة الحفاظ، دار إحياء التراث، (د.ت.ط)، 1141/3.

26- إيداع خالد طباع، منهج تحقيق المخطوطات، ومعه كتاب شوق المستهام في معرفة رموز الأقلام لابن وحشية النبطي، دار الفكر-بيروت، ط1: 2003م، ص 26-27، بتصرف.

27- محمد بن عبد الرحيم، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تعليق: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1: 1993م، 166/2.

- 28- العلموى، المعيد في أدب المفيد والمستفيد، مطبعة دمشق، ط: 1349هـ، ص 135 . ابن الصلاح الشهرزوري، مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، تحقيق: بنت الشاطى، -القاهرة، ط: 1976م، ص 310 .
- 29- القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية تقييد السماع، مصدر سابق، ص 159 .
- 30- القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية تقييد السماع، مرجع سابق، ص 185-186 .
- 31- العلموى، المعيد في أدب المفيد والمستفيد، مرجع سابق، ص 131 .
- 32- ابن الصلاح الشهرزوري، مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، مصدر سابق، ص 315-316 .
- 33- محمود مصري، تأصيل قواعد تحقيق النصوص عند العلماء العرب المسلمين، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج: 49، ج: 1، 2، ربيع الآخر - شوال 1426هـ / مايو - نوفمبر 2005م، معهد المخطوطات العربية - القاهرة، ص 50 .
- 34- القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية تقييد السماع، مرجع سابق، ص 162 .
- 35- رمضان عبد التواب، مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط: 1985م، ص 37 .
- 36- العلموى، المعيد في أدب المفيد والمستفيد، مرجع سابق، ص 135 .
- 37- القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية تقييد السماع، مرجع سابق، ص 157 .
- 38- الصادق عبد الرحمان الغرياني، تحقيق نصوص التراث في القدم والحديث، مرجع سابق، ص 33 .
- 39- العلموى، المعيد في أدب المفيد والمستفيد، مرجع سابق، ص 139 .
- 40- المرجع نفسه، ص 138 .
- 41- رمضان عبد التواب، مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، 43-44 .
- 42- المرجع نفسه، ص 43 .

المصادر والمراجع:

- 1- القرآن الكريم .
- 2- أحمد أمين، ضحى الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب-القاهرة، ط: 1998م .
- 3- أحمد شوقي بنين، دراسات في علم المخطوطات والبحث البليوغرافي، كلية الآداب- الرباط، ط: 1993م .
- 4- إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط، ط2: ماي 1972م في القاهرة .
- 5- إياد خالد طباع، منهج تحقيق المخطوطات ومعه كتاب شوق المستهام في معرفة رموز الأقلام لابن وحشية النبطي، دار الفكر- بيروت، ط1: 2003م .
- 6- ابن الصلاح الشهرزوري، مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، تحقيق: بنت الشاطي، -القاهرة، ط: 1976م .
- 7- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر- بيروت، ط1: 2000م .
- 8- البخاري، الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، تحقيق: محب الدين الخطيب، محمد نواز عبد الباقي، قصي محب الدين الخطيب، المطبعة اسلفية-القاهرة، ط1: 1403هـ .
- 9- الذهبي، تذكرة الحفاظ، دار إحياء التراث، (د.ت.ط) .
- 10- رمضان عبد التواب، مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط1: 1985م .
- 11- الصادق عبد الرحمان الغرياني، تحقيق نصوص التراث في القدم والحديث، منشورات الفاتح للجامعات، 1989م .
- 12- صلاح الدين المنجد، قواعد فهرست المخطوطات العربية، دار الكتاب الجديد- بيروت، ط: 1976م .
- 13- عبد السلام محمد هارون، تحقيق النصوص ونشرها، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط7: 1998م .
- 14- العلموى، المعيد في أدب المفيد والمستفيد، مطبعة دمشق، ط: 1349هـ، ص 135 .
- 15- علي بن محمد الجرجاني، كتاب التعريفات، مكتبة لبنان-بيروت، ط: 1985م .
- 16- فهمي سعد، وطلال مجذوب، تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق، عالم المكتبات- بيروت، ط1: 1993م .
- 17- القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية تقييد السماع، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث-القاهرة، المكتبة العتيقة- تونس، ط1: 1970م .
- 18- محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد شاكر، محمود شاكر، مكتبة ابن تيمية- القاهرة .
- 19- محمد بن عبد الرحيم، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تعليق: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1: 1993م .
- 20- محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، سنن الترمذي، تعليق: محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به: مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع- الرياض، ط1، (د.ت.ط) .
- 21- محمد لقمان السلفي، اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنا، مطبعة الرياض، ط1: 1408هـ .
- 22- محمود مصري، تأصيل قواعد تحقيق النصوص عند العلماء العرب المسلمين، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج: 49، ج: 1، 2، ربيع الآخر - شوال 1426هـ/ مايو- نوفمبر 2005م، معهد المخطوطات العربية- القاهرة .
- 23- نجم عبد الرحمان خلف، نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين، مكتبة الرشد-الرياض، ط1: 1989م .
- 24- همام عبد الرحيم سعيد، الفكر المنهجي عند المحدثين، رئاسة المحاكم الشرعية بقطر، كتاب الأمة، سنة 1409هـ .